فتاوى تجيز دفع الزكاة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها حصلت على فتوى شرعية تجيز للمسلمين دفع زكاتهم لها والتبرع لأعمال الإغاثة.

ويدفع المسلمون حول العالم الزكاة التي تقدر عادة بحوالى 2.5 في المئة من أي مدخرات مر عليها عام. وبشكل عام، تجمع مؤسسات الدولة هذه الأموال لمساعدة المواطنين الفقراء.

وجاء في بيان للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الفتاوى سمحت للمفوضية القيام بدور الوكيل عن المزكي في إيصال الزكاة للمنكوبين والمهجرين واللاجئين والنازحين من المسلمين شريطة أن تدفع للأصناف الثمانية المذكورة في القرآن، وأن لا تستعمل أموال الزكاة في نفقات التشغيل والأجور.

وذكرت مفوضية اللاجئين أنها استفتت عددا من كبار الفقهاء والمؤسسات العلمية مثل الشيخ عبدالله بن بية النائب السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين والدكتور علي جمعة مفتي مصر السابق والهيئة العلمية للافتاء بالمغرب ودار الافتاء المصرية.

ونشرت المفوضية الفتاوى على موقعها الإلكتروني الذي ناشد دفع الزكاة لبرامج المساعدات.

وقال الناطق باسم المفوضية في الشرق الأوسط محمد أبو عساكر لوكالة رويترز إن المشروع تجديد في جهود المفوضية لجمع التبرعات.

وأضاف أبو عساكر إن حاجات هؤلاء الناس تتزايد يوميا وبسبب الأزمات المستمرة، وأنهم في حاجة لدعم مستمر، وهذا يتطلب من المفوضية البحث عن سبل مبتكرة تسير بالتوازي مع الدعم الحكومي الذي أصبح غير كاف في ضوء العدد المتزايد للاجئين والنازحين.

ويقول خبراء إن مقدار زكاة المال التي يتم توزيعها سنوياً في الدول الإسلامية يتراوح بين 20 و30 بليون دولار.

وقدرت الأمم المتحدة أنها ستحتاج إلى ثمانية بلايين دولار في المجمل هذا العام لتوفير المساعدات لإنقاذ أرواح ملايين السوريين داخل وطنهم واللاجئين الذين تستضيفهم دول مجاورة.

ودعت المفوضية أيضاً إلى توفير 2.1 بليون دولار لتلبية حاجات الغذاء والدواء في اليمن، حيث يواجه 12 مليون شخص خطر المجاعة والكوليرا بعد عامين من الحرب.

وتسببت الحروب المستمرة منذ سنوات في تشريد ملايين السوريين والعراقيين واليمنيين، وذهب بعضهم إلى دول مجاورة، ما أهال الضغوط على موارد هذه الدول والأمم المتحدة والوكالات الإنسانية غير الحكومية الأخرى.

وقالت المفوضية إنها ستستخدم بعض الأموال الإضافية التي تتوقع الحصول عليها من مشروع الزكاة لمساعدة حوالى 30 ألف شخص من أسر اللاجئين السوريين الأكثر احتياجاً في الأردن، مع دفع حوالى 180 دولاراً شهرياً لدعم كل أسرة.